مضطرة لاخضاع بعض اوجه سياستها الخارجية لمصالحها الاقتصادية المرتبطة بالعالم العربي .

في الواقع اذا تحقق مثل هذا النمو في العالم العربي وتعاظمت قدراته المالية وقوي مركزه الدولي فانه لن يضطر الى اللجوء مباشرة لسلاح النفط (عن طريق حجبه كليا او جزئيا عن العالم) من أجل تحقيق اهدافه السياسية وممارسة التأثير الدولي الذي يتناسب مع وزنه وطاقاته . عندئذ سيصبح سلاح النفط لا اكثر من واحد من الاسلحة الكثيرة المتوافرة لدى العالم العربي ولا يجري اللجوء اليه الا في الحالات القصوى . الا ان مثل هذه التطورات ما زالت مرتبطة بالمستقبل البعيد . في الوقت الحاضر يبقى سلاح النفط اهم سلاح متوفر عربيا اذا استخدم بالتنسيق الكامل مع المجهود العسكري العربي .

لكن يجب الا يغيب عن بالنا الجانب الاخر من هذا الموضوع وهو الدول النامية وشعوبها . اذ باستطاعة الدول الصناعية الكبرى التكيف مع التأثيرات التي ولدها ارتفاع اسعار البترول على اقتصادياتها وعلى موازين مدفوعاتها . اما أمل الغالبية العظمى من الدول النامية في تحقيق مثل هذا التكيف فهو مثل أمل ابليس في الجنة . وينطبق هذا الاعتبار بصورة خاصة على الدول الاكثر فقرا والتي يصل تعدادها الى حوالي ٤٠ بلدا تضم ما يقارب من مليار نسمة . هذه الدول مضطرة للانفاق بما يفوق قدراتها استيراد الطاقة والاغذية والاسمدة التي تتصاعد اسعارها باستمرار . تترتب واجبات مهمة على الدول العربية ازاء هذه البلدان وشعوبها عند اتخاذ اي قرار في المستقبل بالعودة لاستخدام سلاح النفط او دفع اسعاره او تخفيض انتاجه . ولا شك ان استشعار البلدان العربية لهذا الواجب وتقديرها له سيؤدي الى تلاحم اكبر بين العالم العربي وبقية دول العالم الثالث مما سيكون له تأثيراته الايجابية الهامة على النزاع العربي — الاسرائيلي او على اي نزاع حاد قد ينشأ بين الدول الرأسمالية الصناعية والدول المنتجة للمواد الخام عموما وللبترول على وجه التحديد .

يبدو لنا ان العودة الى استخدام سلاح النفط العربي مسألة لا مناص منها في المستقبل القريب . ففي حال استمرار الولايات المتحدة بتسليح اسرائيل بكثافة ورفضها الضغط بصورة جدية لاخراج جيوش الاحتلال من الاراضي العربية ، وفي حال اندلاع حرب جديدة في المنطقة او حتى في حال العودة الى توازنات حالة اللاسلم واللاحرب المعروفة لن تتمكن اية دولة عربية من الامتناع عن شهر سلاح النفط مجددا او اقحامه في المعركة مرة اخرى . وأمام هذا الاحتمال المرجح لا بد من اتخاذ اجراءات وقائية وتحضيرية من الان لضمان اكبر قدر ممكن من النجاح عندما تحين الساعات الحاسمة بالنسبة لسلاح النفط . ومن اهم هذه الاجراءات الضرورية في رأينا : (أ) المحافظة على مستوى اسعار النفط الحقيقية وليس الاسمية فقط (أي حماية العائدات) في وجه الضغوط التي تمارسها الدول المستهلكة لتخفيض الاسعار حتى لو استدعى ذلك خفض مستوى الانتاج . الواقع هو أن الاسعار الحقيقية تتجه حاليا نحو التدهور بسبب التضخم المتصاعد الذي يعاني منه النظام الرأسمالي والتقلب الدائم في أسعار العملات الرئيسية التي يجري التعامل بها في بيع البترول وشرائه . وجدير بالاشارة ان دول الاوبيك ناقشت مشروعا لضبط مستويات الانتاج وتنسيقها بهدف دعم المستوى الحالي لاسعار البترول (وهذا اضعف الايمان) . لكن حتى الان لم تتخذ أية اجراءات جذرية في هذا المجال وما زالت دول الاوبيك تستخدم الاجراءات المالية والتسعيرية المحض